

التمكين الاقتصادي للمرأة آلية لمكافحة الفقر في مناطق الظل بالجزائر

The Economic Empowerment of Women as a Mechanism for Combating Poverty in Shadow Areas in Algeria

أمال خلاف^{*1}

¹ جامعة الجزائر 03 (الجزائر)

amelkhellaf@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2025/11/04؛ تاريخ القبول: 2025/12/16؛ تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص: يعكف المجتمع الدولي منذ أكثر من ثلاثة عقود على محاربة الفقر بكل أشكاله، باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد تتطلب آليات اقتصادية وسياسات متكاملة تتلاءم مع طبيعة النموذج الاقتصادي والاجتماعي من جهة، وتستجيب لتطلعات الأفراد وإمكانات الأجهزة الحكومية من جهة أخرى. في هذا السياق، تسعى الجزائر إلى تبني استراتيجيات قائمة على الحوكمة الرشيدة تضمن تمكين المرأة اقتصاديًا وتعزيز مشاركتها في الحياة الاقتصادية لمساندة أسرتها ومحيطها، باعتبار ذلك إحدى الوسائل الفعالة للحد من الفقر في مناطق الظل.

أظهرت نتائج البحث أن آليات التمكين الاقتصادي، خصوصاً منها تعميم فرص التعليم من خلال آليات مبتكرة، القروض المصغرة، دعم ومرافقة المشاريع الصغيرة والتعاونيات النسوية في مناطق الظل، قد ساهمت بشكل ملموس في رفع معدلات التشغيل النسوي ورفع مداخيلهن ومن ثمة تعزيز الدخل الاسري فتقلصت بالتبعية مظاهر الفقر في مناطق الظل، رغم استمرار بعض التحديات الثقافية والاجتماعية التي تعيق فعالية هذه البرامج. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التدابير التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لتمكين المرأة اقتصاديًا في هذه المناطق، وتقييم أثرها في محاربة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للعائلات الهشة. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الآليات والبرامج الوطنية والبيانات الإحصائية الرسمية للفترة 2010-2021 الصادرة عن الهيئات الوطنية والدولية.

وتسعى هذه المساهمة إلى تقديم تقييم موضوعي لنتائج السياسات المنتهجة، ومقارنتها بالأهداف المبرمجة، بما يتيح استخلاص الدروس وتصحيح المسارات، ويشكل قاعدة لتصورات جديدة لدى الباحثين وأداة توجيه لصناع القرار في سياسات مكافحة الفقر في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، تمكين المرأة، الحوكمة الرشيدة، مناطق الظل.

رموز تصنيف JEL: I32، I28، I16.

Abstract: For more than thirty years, the international community has been striving to combat poverty, a multidimensional phenomenon that requires integrated economic policies tailored to socio-economic contexts. In this regard, Algeria has implemented strategies based on good governance to promote the economic empowerment of women, particularly in shadow areas, with the aim of strengthening their participation in productive life and reducing household vulnerability. This study analyzes the measures adopted by the Algerian state between 2010 and 2021, using national and international data to evaluate the effectiveness of these policies in the fight against poverty.

The results of the study showed that economic empowerment mechanisms—particularly the expansion of educational opportunities through innovative approaches, microcredit schemes, and the support and accompaniment of small projects and women's cooperatives in marginalized areas—have contributed significantly to increasing female employment rates and women's incomes, thereby enhancing household income. Consequently, manifestations of poverty in these marginalized areas have declined, despite the persistence of certain cultural and social challenges that hinder the effectiveness of these programs.

It aims to provide a critical assessment of the results achieved, identify gaps between objectives and outcomes, and propose guidelines to improve future strategies for development and poverty reduction in Algeria.

Keywords: poverty, women's empowerment, good governance, shadow areas.

Jel Classification Codes : I32 , I28 , J16

تمهيد:

يشكل الفقر إحدى أهم الإشكاليات البنيوية التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة، لما له من تداعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية تمس استقرار الأفراد وتعيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة منذ أكثر من ثلاثة عقود لمكافحة هذه الظاهرة المعقدة، إلا أنها لم تزل تتخذ أشكالا متعددة وتتجلى بدرجات متفاوتة، لاسيما في الدول النامية التي تواجه تحديات مرتبطة بنماذجها الاقتصادية والاجتماعية، وتعاني ضعف البنى التحتية، والتوزيع غير العادل للثروات. وتزداد حدة الظاهرة في المناطق الهشة والمعزولة، المعروفة بـ"مناطق الظل"، التي تتسم بتدني مستويات الخدمات الأساسية وارتفاع معدلات البطالة والفقر، مما يجعلها في حاجة إلى تدخلات مركزة ونوعية تعدى السياسات التقليدية. في هذا السياق، برزت مقارنة تمكين المرأة اقتصاديا كأحد أهم الآليات الفعالة في محاربة الفقر وتعزيز التنمية المحلية. فالمرأة باعتبارها عنصرا فاعلا في النسيج الاجتماعي، تملك إمكانات كبيرة للمساهمة في تحسين المستوى المعيشي لأسرها

ومجتمعها المحلي متى ما أُتيحت لها الفرص اللازمة للمشاركة الاقتصادية. كما أن تمكينها يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز رأس المال البشري، ويجعل من إدماجها في العملية التنموية شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في البيئات الهشة والمهمشة. لكل ما سبق تهدف دراستنا للإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي التدابير والسياسات التي اعتمدها الجزائر لتمكين المرأة اقتصادياً في مناطق الظل؟ وما مدى فعاليتها في مكافحة الفقر؟

تتفرع هذه الإشكالية إلى جملة التساؤلات الفرعية التي نستعرضها فيما يلي:

- ما هو المقصود من تمكين المرأة اقتصادياً، وما علاقته بالتنمية المستدامة؟
- ما هي أبرز البرامج والسياسات الحكومية التي تبنتها الجزائر لدعم المرأة اقتصادياً في مناطق الظل؟
- إلى أي مدى ساهمت هذه السياسات في تحسين الدخل ومستوى المعيشة لدى النساء في البيئات الهشة؟
- ما طبيعة التحديات التي تواجه تجسيد هذه البرامج؟
- ما هي الدروس المستخلصة من التجارب الجزائرية الناجحة، وكيف يمكن تعميمها لتشمل مختلف مناطق الظل؟

I-مدخل مفاهيمي للفقر ومناطق الظل في الجزائر

تولي الجزائر اهتماماً خاصاً بمكافحة الفقر في مناطق الظل باعتباره أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وتسعى الدولة إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة عبر إطلاق برامج للدعم والتمويل ومشروعات تنموية موجهة خصيصاً لهذه المناطق. كما تعتمد مقارنة شمولية تقوم على تبني سياسات واستراتيجيات وطنية ترمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق بين الجهات.

I. 1- تعريف الفقر وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

من المنظور الاقتصادي الكلاسيكي، يُعرّف الفقر بأنه عدم كفاية الدخل لتلبية الحاجات الأساسية للفرد أو الأسرة مثل الغذاء، والملبس، والسكن، والتعليم، والرعاية الصحية(ابو اسماعيل

علي، 2017، صفحة 22) بينما يرى نخب القدرات الذي قدّمه الاقتصادي "أمارتيا سن" أن الفقر لا يُقاس فقط بالدخل بل بمدى قدرة الأفراد على تحقيق الوظائف الأساسية لحياة كريمة، مثل التعليم، والصحة، والمشاركة الاجتماعية. (Amartya, Sen، 1999، صفحة 87)

وتشير الدراسات إلى أن الفقر يعدّ ظاهرة مركّبة متعددة الأبعاد، لا ترتبط بعامل واحد فقط، بل تنتج عن تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية. فعلى المستوى الاقتصادي، يظهر الفقر من خلال انخفاض الدخل وضعف فرص التشغيل وعدم القدرة على الوصول إلى الموارد الإنتاجية كالأراضي ورأس المال. بينما يتجلى في البعد الاجتماعي من خلال الهشاشة الأسرية، وضعف الروابط الاجتماعية، وانخفاض مستويات التعليم والصحة، مع غياب منظومات فعّالة للحماية الاجتماعية. في حين يُعبر البعد الثقافي عن نفسه من خلال أنماط التفكير والسلوكيات التي قد تُعيق الخروج من دائرة الفقر، مثل غياب الوعي بحقوق المرأة ودورها الاقتصادي، وانتشار ثقافة التبعية الاقتصادية (عبدالفتاح، 2019، صفحة 44)

في الجزائر، لا يبتعد مفهوم الفقر عن التعريفات المعتمدة دوليًا، إلا أن تحليّاته تتأثر بخصوصيات وطنية ذات أبعاد تاريخية وهيكلية واجتماعية. فعلى الرغم من السياسات الاجتماعية التي تبنتها الدولة منذ الاستقلال، لا تزال فئات معتبرة من المواطنين تعيش في ظروف اقتصادية صعبة. وقد أدّت التحولات الاقتصادية منذ تسعينيات القرن الماضي، وتفاقم معدلات البطالة، وتراجع منظومة الدعم الاجتماعي إلى ظهور بؤر فقر واضحة، لا سيما في المناطق المعزولة أو ما يُعرف بـ"مناطق الظل"، حيث تبرز مظاهر التهميش وضعف الخدمات الأساسية بشكل أكثر حدّة. (Ministère de l'interieur، 2021). الأمر الذي استدعى البحث عن اليات مبتكرة وجديدة لتدعيم الفئات الهشة التي صارت تتوزع على أقاليم عديدة في البلاد.

2.I- مقاربات قياس الفقر :

قياس الفقر من القضايا المحورية في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، إذ يوفّر الأساس الموضوعي لوضع السياسات العامة وتقييم فعالية التدخلات الحكومية. تطوّرت مقاربات القياس عبر الزمن بتطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي، حيث انتقلت من المقاربة التقليدية المبنية على الدخل إلى مقاربات أكثر شمولية تعتمد القدرات والتنمية البشرية.

2.1.I- مقارنة الدخل

تعتبر هذه المقاربة الأقدم والأكثر استعمالاً في الإحصاءات الرسمية، حيث يُعرّف الفقر استناداً إلى مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم لتغطية الحاجات الأساسية للفرد أو الأسرة. ويُحدّد بناءً عليه ما يُعرف بخط الفقر الذي يمثل الحد الأدنى من الدخل الذي يضمن حياة كريمة (لحليح الطيب، 2010، الصفحات 165-187). ورغم سهولة هذه المقاربة وقابليتها للمقارنة الدولية، إلا أنها تواجه انتقادات لاقتصارها على الجانب المالي وإهمالها الجوانب غير النقدية للفقر مثل التعليم والصحة والمشاركة الاجتماعية. (سامي العبد، 2018)

2.2.I. مقارنة القدرات

قدّم الاقتصادي "أمارتيا سن" هذه المقاربة في ثمانينيات القرن العشرين، معتبراً أن الفقر ليس مجرد نقص في الدخل بل هو حرمان من القدرات الأساسية التي تمكّن الفرد من تحقيق حياة ذات قيمة. وتشمل هذه القدرات التعليم، الصحة، حرية الاختيار، والقدرة على المشاركة في القرارات الاقتصادية والاجتماعية (Amartya، 1985، صفحة 12). تتيح هذه المقاربة فهماً أعمق للفقر لأنها لا تكتفي بقياس الموارد، بل تركز على ما يمكن للأفراد فعله بهذه الموارد. فهي تنظر إلى الفقر باعتباره إخفاقاً في تحويل الدخل إلى فرص فعلية للعيش الكريم، وهو ما يجعلها أكثر ارتباطاً بسياسات تمكين المرأة والتنمية البشرية.

3.2.I. مقارنة التنمية البشرية

ظهرت هذه المقاربة في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ 1990، وتركز على ثلاثة أبعاد أساسية: الدخل، التعليم، والصحة. (PNUD، 2021، صفحة 34) حيث يصنف الدول وفق مستوياتها في هذه الأبعاد. في هذا الإطار، يُقاس الفقر ليس فقط بنقص الدخل، بل أيضاً بتدني متوسط العمر المتوقع، وانخفاض معدلات التمدرس، وضعف فرص التعليم والعمل. وقد أُضيف لاحقاً مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يدمج أكثر من عشرة مؤشرات تعكس أوضاع المعيشة العامة، وهو أداة طورها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع جامعة أكسفورد لقياس الفقر من جوانب تتجاوز الدخل. فهو يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أبعاد أساسية: الصحة (مثل سوء التغذية ووفيات الأطفال)، التعليم (مثل سنوات الدراسة ومعدل الالتحاق بالمدرسة)، ومستوى المعيشة الذي تدخل في تحديده توافر الضروريات (مثل السكن، الكهرباء، المياه، والممتلكات) (OPHI&UNDP، 2023، صفحة 34).

4.2.I مقارنة بين المقاربات

وعلى الرغم من أن المقاربة النقدية تبقى الأكثر اعتماداً في الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالفقر، فإن مقاربتَي القدرات والتنمية البشرية تشكّلان نقلة نوعية في فهم الظاهرة، لكونهما تعتمدان رؤية شاملة تتجاوز قياس الدخل نحو التركيز على تمكين الأفراد وتعزيز قدراتهم الإنتاجية والاجتماعية، وبخاصة النساء.

3.I العوامل المسببة للفقر في الدول النامية :

تظهر الدراسات التنموية أن الفقر في الدول النامية ليس نتيجة عامل واحد بل حصيلة تفاعل معقد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية، تختلف في وزنها وأثرها من بلد لآخر. إن فهم هذه العوامل يُعد خطوة أساسية في بناء سياسات فعّالة للحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

1.3.I – العوامل الاقتصادية:

تتعدد العوامل الاقتصادية التي تساهم في تفاقم ظاهرة الفقر، ويُعد ضعف النمو الاقتصادي من أبرز هذه العوامل. فالعديد من الدول النامية تواجه معدلات نمو منخفضة لا تكفي لاستيعاب الزيادة السكانية أو لخلق فرص عمل كافية، ما يؤدي إلى قلة الاستثمارات الإنتاجية وتراجع القيمة المضافة في القطاعات الحيوية للاقتصاد، وهو ما يحد من قدرة الدولة على تحسين مستوى المعيشة للفئات الهشة. (Smith., 2020, p. 245)

يرى كل من البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية أن معدل البطالة الذي يتجاوز 10% يعكس اختلالات اقتصادية تستدعي إصلاحات في سوق العمل وتنويع الاقتصاد لتفادي تبعاته السلبية، بينما يُعتبر معدل البطالة بين 4% و6% مؤشراً على شبه توظيف كامل، أما المعدل الذي يساوي أو يقل عن 3% فيدل على نقص في اليد العاملة (شريف بقة، عبد الرحمن العايب، 2008، الصفحات 98-113)

2.3.I – العوامل الاجتماعية والثقافية:

تتعدد العوامل الاجتماعية التي تسهم في ترسيخ الفقر داخل العديد من النماذج الاقتصادية، ويُعد ضعف منظومة التعليم والتكوين من أبرز هذه العوامل. فقلة جودة التعليم ومحدودية برامج

التكوين المهني تؤدي إلى ضعف رأس المال البشري، ما يقلص فرص الأفراد في الاندماج الفعال في سوق العمل ويجعل شرائح واسعة من المجتمع تبقى في دائرة الفقر المستمر.

3.3.I- العوامل السياسية والمؤسسية:

تتأثر مستويات الفقر بالعوامل السياسية والمؤسسية بشكل كبير، حيث يؤدي ضعف المؤسسات وعدم فعالية الحكومة إلى تطبيق غير عادل أو محدود للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، مما يسهم في استمرار الفقر أو تفاقمه. فالفساد وسوء التسيير يحولان الموارد العامة بعيداً عن أهدافها الأساسية، مثل التعليم والصحة والدعم المخصص للفئات الهشة.

وبالتالي، قد تؤدي السياسات الاجتماعية غير الفعالة إلى تقليل أثر الدعم المقدم للفئات الهشة، خصوصاً إذا واجهت هذه السياسات نقص التمويل أو سوء تخصيص الموارد، أو إذا تم تغليب الاعتبارات السياسية على الاحتياجات الفعلية للمستفيدين. وبهذه الطريقة، تتكامل العوامل السياسية والمؤسسية لتشكيل بيئة تزيد من هشاشة الفئات الفقيرة وتعيق جهود الدولة في مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

4.I- مناطق الظل : المفهوم، الخصائص، والتحديات التنموية

مناطق الظل مفهوم اكتسب حضوراً متزايداً في السياسات التنموية بالجزائر خلال العقدين الأخيرين، إذ يشير إلى الفضاءات الجغرافية والاجتماعية التي تعاني من تهميش تاريخي وضعف في البنى التحتية والخدمات الأساسية، ما يجعلها بؤراً مركزة للفقر والهشاشة الاجتماعية.

1.4.I- المفهوم والدلالات

يستخدم مصطلح "مناطق الظل" في الأدبيات التنموية للإشارة إلى المناطق التي ظلت على هامش جهود التنمية لعقود طويلة، سواء بسبب بعدها الجغرافي، أو ضعف الكثافة السكانية، أو إهمالها في التخطيط التنموي إضافة إلى معاناتها من العزلة ونقصاً في الخدمات الأساسية (عبد اللاوي عبد السلام، 2021، صفحة 112)

تبنت الجزائر هذا المفهوم رسمياً منذ سنة 2020 ضمن إستراتيجيتها الوطنية لتقليص الفوارق الإقليمية، حيث عرفت وزارة الداخلية بأنه "كل منطقة تعاني من نقص حاد في الخدمات العمومية الأساسية، البنى التحتية، قلة فرص الاستثمار، وتعرف معدلات مرتفعة للفقر

والبطالة" (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2020)، وتحوّل هذا المفهوم إلى أداة سياسية- تنموية تهدف لمعالجة الفوارق وتحسين حياة السكان في مختلف ولايات البلاد.

2.4.I- الخصائص العامة لمناطق الظل:

تتميز مناطق الظل في الجزائر بمجموعة من الخصائص السلبية التي تحد من إمكانياتها التنموية وتكرس دائرة الفقر والهشاشة. فهي تعاني من نقص حاد في البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك الطرق المعبدة وشبكات المياه الصالحة للشرب وقنوات الصرف الصحي والكهرباء، مما يقلل من جاذبيتها الاستثمارية ويعيق وصول الخدمات إليها بشكل منتظم. (CREAD، 2021، صفحة 21)

كما تواجه هذه المناطق ضعفاً في الخدمات الاجتماعية، إذ تعاني من نقص في المرافق التعليمية والصحية وضعف جودة الخدمات العمومية، ما يؤدي إلى تدني مؤشرات التنمية البشرية مقارنة بالمعدل الوطني. ويتجلى أثر هذا النقص بشكل أكثر وضوحاً في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، حيث تصل مستويات الفقر في بعض هذه المناطق إلى ضعفي المعدلات الوطنية، وتكون هذه المستويات الأعلى بين النساء والشباب، ما يزيد من تفاقم هشاشة الفئات الأكثر ضعفاً ويحد من فرصهم في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

إضافة إلى ذلك، تعاني مناطق الظل من العزلة الجغرافية وضعف الاندماج الاقتصادي، إذ غالباً ما تتمركز في مناطق جبلية أو صحراوية بعيدة عن مراكز النشاط الاقتصادي، ما يجعلها أقل قدرة على الاستفادة من الأسواق الوطنية ويزيد من هشاشتها الاجتماعية والاقتصادية. كما تواجه تحديات بيئية كبيرة، مثل شح المياه وضعف جودة الأراضي الزراعية، ما يزيد من صعوبة العيش ويعقد جهود تحقيق التنمية المستدامة.

3.4.I- التحديات التنموية

يتطلب إدماج مناطق الظل في مسار التنمية الوطنية تجاوز مجموعة من التحديات التي تؤدي إلى اختلال توزيع التنمية بين المدن والمناطق الريفية، وتكرس حلقة مفرغة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي. من أبرز هذه التحديات ضعف التخطيط الإقليمي وغياب الرؤية المتكاملة للتنمية المحلية، ما يؤدي إلى سوء توجيه الاستثمارات العامة وعدم الاستفادة الكاملة من

الموارد المتاحة. كما يمثل العجز في التمويل عقبة كبيرة، إذ غالبًا ما تكون الموارد المالية المخصصة لهذه المناطق محدودة وغير كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية.

5.I. العوامل المولدة للفقر في الجزائر

يعزى جزء كبير من هشاشة الوضع الاقتصادي التي تتركس لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر إلى عوامل اقتصادية وأخرى اجتماعية وثقافية:

1.5.I- العوامل الاقتصادية:

تتسبب بعض العوامل الاقتصادية في تفشي الفقر في الجزائر، ويأتي على رأسها هيكلية الاقتصاد المعتمد بشكل كبير على المحروقات، التي تمثل أكثر من 90٪ من عائدات التصدير (بن عمارة عبد القادر، 2020، صفحة 67). فاعتماد الاقتصاد على النفط والغاز يجعل الدولة رهينة لتقلبات أسعار الطاقة الدولية ويحد من قدرتها على تنويع المداخل وخلق فرص عمل مستدامة في القطاعات المنتجة الأخرى. وخلال فترات الأزمات، يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع الإيرادات العمومية ومداخل الدولة من العملة الصعبة، ما يقلص الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية ويؤثر سلبيًا على مستوى المعيشة وفرص العمل.

كما يمثل ارتفاع معدلات البطالة عاملاً مركزياً في تعميق الفقر، حيث تراوحت معدلات البطالة بين 10 و 12٪ خلال العقد الأخير 2010-2020، مع ارتفاع ملحوظ بين النساء والشباب (الديوان الوطني لمحو الأمية، 2022). ويعزى ذلك إلى ضعف تنويع الاقتصاد واعتماده الكبير على قطاع المحروقات، إلى جانب نقص الاستثمارات في القطاعات المنتجة، وعدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ما يحد من قدرة الشباب على الحصول على وظائف مناسبة.

2.5.I- العوامل الاجتماعية والثقافية

لا يمكن فهم الفقر في الجزائر بمعزل عن العوامل الاجتماعية والثقافية التي تتفاعل مع المحددات الاقتصادية وتعيد إنتاج الهشاشة عبر الأجيال. فالمستوى التعليمي المتدني، وانتشار الأمية وضعف المهارات المهنية كلها عوامل تقلص من قدرة الأفراد على الاندماج في سوق العمل وتؤدي إلى الفقر البنيوي، تتمثل هذه العوامل في:

التعليم وضعف رأس المال البشري، فرغم الجهود المبذولة في تعميم التعليم، إلا أن جودة التعليم والتكوين المهني ما تزال تعاني من نقائص كبيرة. فمعدلات التسرب المدرسي لا تزال مرتفعة في بعض الولايات الداخلية، خاصة بين الفتيات، وهو ما يقلص فرص دخولهن إلى سوق العمل لاحقاً (رشيد نادية، 2020، صفحة 75). كما أن عدم ملائمة برامج التكوين مع حاجات السوق يؤدي إلى تفاقم بطالة الخريجين، وهو عامل مركزي في إعادة إنتاج الفقر. ووفقاً لتقارير الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2021، بلغت نسبة البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و35 سنة حوالي 26.4٪، وترتفع إلى أكثر من 40٪ في بعض الولايات ذات الطابع الريفي أو الجبلي، وهي أرقام تعكس هشاشة قدرات التأهيل والاندماج المهني، خصوصاً في مناطق الظل حيث تقلّ فرص التعليم والتدريب. (الديوان الوطني، التقرير السنوي حول سوق العمل في الجزائر 2010-2021، 2022)

عدم المساواة بين الجنسين من العوامل الاجتماعية البارزة التي تغذي دائرة الفقر ويزيد رقعته اتساعاً. فضعف تمكين المرأة وإرغامها على تحمل أعباء الأعمال غير المأجورة داخل الأسرة واستنزاف طاقتها من خلالها، إضافة إلى حرمانها من المساهمة الاقتصادية، يحرم السوق من مورد إنتاجي مهم ويضيع فرصة تحسين نوعية حياة العديد من الأسر. في الجزائر، ورغم التقدم التشريعي في العقود الأخيرة، لا تزال مشاركة النساء في سوق العمل دون 20٪، وتنخفض إلى أقل من 10٪ في المناطق الريفية (UN, WOMEN، 2022، صفحة 31) ما يكرس هشاشة الوضع المالي للنساء لاعتمادها على الإعانات الحكومية أو مداخيل الأزواج لتمامين الاحتياجات الضرورية.

II- تمكين المرأة كمدخل استراتيجي للخروج من دائرة الفقر في الجزائر:

أثبتت التجارب التنموية الحديثة أن تمكين المرأة اقتصادياً يمثل أحد أنجح المقاربات في مكافحة الفقر وتقليص التفاوت الاجتماعي، خصوصاً في البيئات الهشة والمناطق المعزولة. فالمرأة، بوصفها فاعلاً اقتصادياً واجتماعياً، لا تؤثر فقط في تحسين دخل الأسرة بل تسهم كذلك في تنشيط الاقتصاد المحلي وخلق ديناميكيات إنتاجية جديدة.

II.1- مقومات الحاجة لتمكين المرأة :

ظهر مفهوم تمكين المرأة في أدبيات التنمية خلال سبعينيات القرن العشرين للإشارة إلى تحسين أوضاع المرأة الاجتماعية وتوسيع فرص حصولها على التعليم والرعاية الصحية، قبل أن يتسع لاحقاً ليشمل قدرتها على اتخاذ القرارات والسيطرة على الموارد في المجالات العامة والخاصة، وحماية حقها في المشاركة السياسية.

كما أن المرأة تُعد أحد أهم مكونات النسيج البشري، وأكثر فئات المجتمع هشاشة وعرضة للفقر، لا سيما في الدول النامية. ويجعلها تركيبها الاجتماعي والنفسي تسعى لتحقيق استقرارها ورفاهيتها من خلال رفاهية أسرتها ومحيطها القريب، فهي غالباً ما تنفق جزءاً كبيراً من دخلها على تحسين أوضاع محيطها، ما يجعل استثمار تمكين المرأة ليس فقط حقاً اجتماعياً، بل أداة إستراتيجية لتعزيز التنمية المحلية وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، أصبح تمكين المرأة أولوية في برامج التنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، حيث توسع المفهوم تدريجياً ليشمل أبعاداً اقتصادية وسياسية واجتماعية تتجاوز تحسين أوضاعها الاجتماعية فقط.

II.2- مفهوم التمكين :

التمكين هو عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد والفئات الاجتماعية على التحكم في مواردهم وحياتهم واتخاذ قراراتهم بشكل مستقل، من خلال تزويدهم بالمهارات والفرص اللازمة للمشاركة الفاعلة في التنمية، وإزالة العوائق الاقتصادية والاجتماعية التي تحدّ من المساواة في الفرص. (عشي مريم، 2020، صفحة 35) ويُعدّ بذلك من الركائز الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

يركز البعد الاقتصادي لتمكين المرأة على تعزيز قدرتها على الوصول إلى الموارد الاقتصادية مثل الأرض ورأس المال والعمل، وتمكينها من تأسيس وإدارة المشاريع والمشاركة الفعلية في النشاط الإنتاجي. وقد أظهرت دراسات البنك الدولي أن رفع مشاركة النساء في سوق العمل بنسبة 25٪ يمكن أن يرفع الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية بنسبة 3٪. (Bank، 2020)

وفي الجزائر، ساهمت برامج الدعم مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة في تمويل آلاف المشاريع النسوية، خصوصاً في القطاعات الفلاحية والحرفية والخدماتية، مما مكّن العديد من النساء من الانتقال من وضعية التبعية إلى الاستقلال

الاقتصادي. (الوكالة الوطنية، 2021)، وتشير الإحصاءات إلى أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دعمت حتى نهاية يونيو 2019 نحو 609,990 مشروعًا نسويًا، أي ما يعادل 63.3٪ من مجموع القروض الممنوحة، فيما مولت الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية 43,319 مشروعًا نسويًا أي 11٪ من مجموع المشاريع الممولة، وقدم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 17,141 تمويلًا لمشاريع نسوية، أي 10.7٪ من مجموع المشاريع الممولة. (l'industrie, Octobre 2022)

أما البعد السياسي، فيتعلق بفتح المجال أمام المرأة للمشاركة في صنع القرار وممارسة الحقوق السياسية والتمثيل في المؤسسات التشريعية والتنفيذية. وقد شهدت الجزائر تقدّمًا ملموسًا في هذا المجال بعد تعديل الدستور في 2020، الذي نص على مبدأ المناصفة وتعزيز مشاركة المرأة في الهيئات المنتخبة. ففي الانتخابات التشريعية لعام 2021، بلغت نسبة تمثيل النساء في المجلس الشعبي الوطني 31.6٪، أي ما يقرب من أربعة أضعاف نسبتهم في الدورة السابقة، لتصبح من أعلى النسب في المنطقة العربية. (Minister of national solidarity, 2015)، ويعكس هذا التقدم تحولًا في الوعي المؤسسي بأهمية إشراك النساء في صياغة السياسات العامة ومراقبة تنفيذها، واعترافًا بحق المرأة في المشاركة الفعلية في الحياة السياسية وصنع القرار.

ويرتبط البعد الاجتماعي بتمكين المرأة من الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية، وتمكينها من اتخاذ قرارات تخص حياتها الشخصية والأسرية، والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز التي تحد من مشاركتها الفعالة في الحياة العامة. وقد ساعدت برامج محو الأمية والتعليم المستمر في الجزائر على خفض معدل الأمية بين النساء من 29٪ سنة 2008 إلى 4.86٪ سنة 2022 (الديوان الوطني لمحو الأمية، 2022)، ما ساهم في تحسين فرص اندماجهن في سوق العمل والحياة العامة. ومن جهة أخرى، يمكّن التمكين الاقتصادي المرأة من التحول من مستهلكة للدعم العمومي إلى منتجة للقيمة المضافة، حيث تساهم المرأة الريفية التي تحصل على دعم لإنشاء نشاط فلاحي أو حرفي في تغذية السوق المحلي وتقليص البطالة والفقر في محيطها. فقد أظهرت الأمم المتحدة أن كل دينار يُستثمر في مشاريع تمكين المرأة يولد عوائد اجتماعية واقتصادية تتجاوز 2.5 دينار على المدى المتوسط (UN, WOMEN, 2022)، ففي ولاية خنشلة، على سبيل المثال، ساهم مشروع تمويل صغير موجّه للنساء الريفيات

في إنتاج الأعشاب الطبية والعطرية في زيادة متوسط دخل الأسر بنسبة 34٪ خلال عامين، كما أدى إلى تسجيل 78٪ من أطفال هذه الأسر في المدارس الابتدائية بعد أن كانت نسب التسرب مرتفعة، (وزارة التضامن الوطني، والاسرة وقضايا المرأة، 2021) ما يعكس الدور الحيوي للتمكين النسوي في كسر حلقة الفقر وتعزيز رأس المال البشري للأجيال القادمة.

II.4- السياسات والآليات الجزائرية لتمكين المرأة في مناطق الظل:

دفعت التحولات الهيكلية التي شهدتها الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة إلى إعادة صياغة رؤيتها للتنمية المحلية، مع التركيز على إدماج الفئات الهشة، وفي مقدمتها النساء، في الدورة الاقتصادية، بما يسهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للأسر والمجتمعات المحلية. فضمن هذا الإطار، تبلورت مجموعة من البرامج والآليات التي تستهدف تمكين المرأة اقتصادياً، من خلال خلق فرص العمل، ودعم المشاريع الصغيرة، وتيسير الوصول إلى التمويل، وذلك في ظل مقارنة تنموية شاملة تراعي مبادئ الحوكمة الرشيدة والتكافؤ الاجتماعي. وقد شملت هذه الاستراتيجيات إدراج البعد النسوي في سياسات التشغيل والتنمية الريفية، وتوسيع برامج التمويل الموجهة للمقاولات النسائية عبر أجهزة مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، كما لعبت الالتزامات الدولية دوراً مهماً في تعزيز تمكين المرأة، حيث صادقت الجزائر عام 1996 على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، (لنقار إبراهيم، 2021، صفحة 446) ما دفع إلى تبني إصلاحات تشريعية عدة أعادت منح المرأة حقوقاً إضافية تضمن مساواة فرصها مع الرجل على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

II.4.1- أهم البرامج والمبادرات الحكومية لتمكين المرأة في مناطق الظل

اعتمدت الجزائر مقارنة شاملة في سياساتها الرامية إلى تمكين المرأة، من خلال تطوير منظومة من البرامج الحكومية الموجهة خصيصاً لتعزيز قدراتها الاقتصادية وتحسين أوضاعها الاجتماعية، لا سيما في المناطق الريفية ومناطق الظل.

من أبرز هذه الآليات جهاز القرض المصغر (ANGEM) الذي أنشئ عام 2004 لدعم الفئات الهشة، خاصة النساء الماكثات في البيت والنساء الريفيات، عبر تمويل مشاريع صغيرة مدرة للدخل. وقد ساهم هذا الجهاز في إدماج آلاف النساء في الدورة الاقتصادية من خلال

تشجيع أنشطة إنتاجية متنوعة، مثل الخياطة وصناعة الحلويات التقليدية وإنتاج مشتقات الحليب، إضافة إلى تربية الدواجن والنحل، ما أتاح للمرأة تحسين دخلها وتعزيز استقلاليتها الاقتصادية. كما لعبت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، التي تأسست عام 1996، دورًا مهمًا في دعم روح المقاوالية لدى الشباب وتمكين المرأة، خاصة بعد إعادة هيكلتها سنة 2020 لتصبح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالية (ANADE). وقد عملت هذه الوكالة على تمويل ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على تسهيل حصول النساء على التمويل والتدريب الإداري والتقني، وإعطاؤهن الأولوية في القطاعات المنتجة والمستدامة. وساهمت برامج الوكالة في دعم آلاف المشاريع النسوية منذ 2010، خاصة في مجالات الخدمات والزراعة والصناعات التقليدية، مما أسهم في خلق جيل جديد من المقاوالات النسائية. (BESSOUH, Nadira، صفحة 6)

كما أطلقت الحكومة برامج قطاعية موجهة للمرأة الريفية في مجالات الزراعة، والصناعات التقليدية، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لتعزيز استقلاليتها الاقتصادية وتقليص الفقر في مناطق الظل. ففي القطاع الفلاحي، استفادت أكثر من 30 ألف امرأة من برنامج دعم المرأة الريفية المنتجة (2018-2023)، الذي مول مشاريع صغيرة في تربية النحل والزراعة العضوية والزراعة التقليدية، ما رفع متوسط دخل الأسر بنسبة 45٪ في ولاية أدرار وحدها. (وزارة الفلاحة، 2023) أما في الصناعات التقليدية، فقد استفادت أكثر من 12 ألف امرأة بين 2018 و2022 من برامج التدريب والدعم المالي لإنشاء تعاونيات لتسهيل التسويق المحلي والدولي. كما ساهمت برامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إنشاء مشاريع جماعية تديرها النساء، حيث بلغت نسبة نجاح المشاريع المسجلة 72٪ بفضل المرافقة التقنية والإدارية المستمرة، (الوكالة الوطنية لدعم، 2022) مما يعكس الدور الفعلي لهذه الآليات في تمكين المرأة وتحسين مستوى المعيشة في مناطق الظل.

II 2.4- التحديات التي تعيق فعالية التمكين الاقتصادي للمرأة

على الرغم من النجاحات التي تحققت من خلال السياسات والبرامج الحكومية لتمكين المرأة في مناطق الظل، إلا أن هذا المسار لا يزال يواجه تحديات كبيرة، تنبع من العقبات الاجتماعية والثقافية، والصعوبات المؤسسية، والقيود الاقتصادية التي تحد من استفادة النساء

بشكل كامل من هذه البرامج. فتفرض الموروثات الثقافية والعادات التقليدية في العديد من المناطق الريفية قيوداً صارمة على مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، حيث يُقيدها بالواجبات المنزلية غير المأجورة ويُجرمها من ممارسة أي نشاط يوفر لها دخلاً مستقلاً، نتيجة لمعتقدات أبوية تهدف إلى الحفاظ على السيطرة عليها ولضمان سمعة الجماعة. وعلى الصعيد المؤسسي، تواجه النساء صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهن بسبب تعقيد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية المرتبطة بالوكالات الوطنية الممولة للمشاريع.

III. الطريقة والأدوات:

سعيًا للإجابة على الفرضيات المصاغة في متن هذه الدراسة، والخروج بالتوصيات الملائمة، سنعتمد فيما يلي إلى تحديد الطرق والأدوات المستخدمة في التحليل:

III.1- عينة الدراسة:

تتناول دراستنا تسليط الضوء على أعمال الدولة الجزائرية في مكافحة تفشي الفقر وأمراضه من خلال تمكين المرأة في المناطق الهشة التي تعد جيوباً للفقر والتي اصطلح على تسميتها مناطق الظل. في تقديرات وزارة الداخلية و الجماعات المحلية فقد بلغ تعداد هذه المناطق إلى نهاية سنة 2020 ما يقرب 15000 منطقة، وتضم حوالي 8.5 مليون نسمة أي ما يعادل 19% من مجموع السكان. إلا أن عينة الدراسة ستسلط الضوء على جهود مكافحة الفقر خلال الفترة 2010-2021 في كل من: ولاية إليزي، ولاية تيارت وولاية تمنراست.

III.2- أدوات الدراسة

إن الإجابة على إشكالية هذه الدراسة تتطلب منا، أولاً عرضاً وتحليلاً للتدابير و السياسات المنتهجة في الجزائر لتمكين المرأة في إطار محاربة الفقر وهو الأمر الذي قمنا بعرضه في الجزئين الأول والثاني لهذا العمل البحثي. ثانياً عرضاً للتطور الإحصائي للمتغيرات لتقييم السياسات المنتهجة، حيث حصرناها في تطور عدد المشاريع الممولة الخاصة بالنساء من قبل أجهزة الدعم المختلفة واستدامتها والذي اعتبرناه المتغير الرئيسي (المتغير المتبوع) ، ثم انعكاس ذلك على مستوى الدخل والمعيشة للأسر، إضافة إلى نسبة التمدد والاستفادة من الخدمات الصحية في مناطق الدراسة التي ادرجناها في قائمة المتغيرات التابعة .

III.3- تحليل البيانات الإحصائية :

يقدم هذا التحليل وصفا عدديا لبيانات المعايير التي وقع عليها الاختيار في عينة الدراسة وإظهار مدى ارتباط متغيراتها فيما بينها، وهنا سوف نقوم بعرض وتحليل هذه البيانات عبر الخطوات التالية:

استفادت النساء في ولاية إليزي من برامج التمويل الصغير والمرافقة التقنية التي أطلقتها وزارة التضامن الوطني والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، في عدة مجالات مثل تربية الأغنام، إنتاج التمور، والحرف التقليدية(وزارة التضامن الوطني، 2023)، وهي الأنشطة التي تعرف رواجاً وإقبالاً في المنطقة. نتج عن ذلك:

- تأسيس أكثر من 35 مشروعاً نسوياً صغيراً بين 2018 و 2022،
- دخل الأسرة بنسبة 40٪ بعد عامين من بدء المشاريع.
- نسبة نجاح المشاريع بعد ثلاث سنوات بلغت 68٪ بفضل التكوين المستمر والمتابعة الميدانية.
- تعتبر ولاية تيارت نموذجاً للتكامل بين التمويل، التكوين، والتسويق. اتجهت النسوة في هذه الولاية إلى العمل في إطار التعاونيات الاقتصادية، خصوصاً تعاونيات الأعشاب الطبية والعطرية التي استفادت من دعم وزارة السياحة والصناعات التقليدية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(وزارة السياحة، 2022). نتج عن ذلك:
- زيادة معتبرة في الإنتاج حيث قدمت هذه التعاونيات أكثر من 10 أطنان من الأعشاب سنوياً.
- زيادة في الدخل السنوي للأسر: بنسبة 55٪ خلال أربع سنوات.
- فتح أكثر من 60 منصب عمل للنسوة في هذا المجال.
- كما وجهت السلطات المحلية لولاية تمنراست اهتمامها نحو رفع إدماج المرأة في الحياة الاقتصادية، نجم عن ذلك:

- تمويل حوالي 45 مشروعاً صغيراً أغلبها في قطاعي التجارة والخدمات،
- استفادت منه 1010 امرأة أي بنسبة تقارب 42٪ من مجموع التمويل المقدم من مجموع التمويل الذي قدمته الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والبنوك حتى نهاية عام 2020،

الأمر الذي وفر مصدر دخل إضافي للأسر. (عثماني محمد عبد المالك، 2022، صفحة 72)

III.4- تحليل نتائج الدراسة:

- **الدخل الأسري :** تشير البيانات الرسمية الصادرة عن المرصد الوطني لتمكين المرأة ووزارة التضامن الوطني إلى أن المشاريع النسوية المدعومة ساهمت في رفع دخل الأسرة بنسبة 25٪- 45٪ حسب نوع المشروع والموقع الجغرافي . (المرصد الوطني، تحليل أثر برامج التمكين في مناطق الظل 2018-2023، 2023)، فيما ارتفع معدل تشغيل النساء في مناطق الظل من 19٪ إلى 21٪ بين 2018 و 2023 نتيجة المشاريع الممولة والمتابعة والمرافقة الميدانية لصاحبات المشاريع. فيما نسبة نجاح المشاريع النسوية التي استفادت من التكوين المستمر والمرافقة التقنية نسبة 72٪، مقارنة بنسبة 42٪ للمشاريع التي لم تحصل على مرافقة. (الوكالة الوطنية لدعم، 2022)
- الدراسات الميدانية أكدت أن النساء المشاركات في البرامج اكتسبن مهارات تسويقية وإدارية جديدة، مثل إعداد خطة المشروع، إدارة الأموال، وتسويق المنتجات محليًا، كما أشارت استطلاعات الرأي إلى زيادة ثقة النساء بأنفسهن، وتحسّن قدرتهن على اتخاذ القرارات الاقتصادية داخل الأسرة.
- مشاركة المرأة في المشاريع الاقتصادية عزّز من مكانتها في المجتمع المحلي، وخلق ديناميكية اجتماعية جديدة تعتمد على المشاركة الجماعية والتضامن.
- استفادت الأسر المشاركة من فرص أفضل للوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية بفضل زيادة الدخل. من جهة ثانية أتاح تمويل المشاريع وتطوير التعاونيات النسوية إمكانية الاستفادة من برامج حكومية أخرى، بما في ذلك برامج الإسكان والدعم الاجتماعي.

الخلاصة:

خلص هذا البحث إلى أن تمكين المرأة اقتصاديًا في مناطق الظل في الجزائر يمثل أداة إستراتيجية وفعالة لمكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للأسر والمجتمعات المحلية. من خلال دراسة السياسات والبرامج الحكومية، تبين أن هناك مجموعة من الآليات المتمثلة في القروض المصغرة، دعم المشاريع الصغيرة، التعاونيات النسوية، والبرامج القطاعية في الفلاحة والصناعات

التقليدية، قد ساهمت بشكل ملموس في تعزيز الدخل الأسري وزيادة نسبة التشغيل النسوي، وتقليص معدلات الفقر متعدد الأبعاد بين النساء في المناطق المستهدفة.

ومن النتائج المهمة التي خلص إليها البحث:

- تمكين المرأة لا يحسن فقط مستوى دخلها الشخصي، بل ينعكس إيجاباً على دخل الأسرة واستقرارها الاجتماعي.
 - التحديات الاجتماعية والثقافية، مثل الأعراف التقليدية وضعف القبول المجتمعي للمشاركة النسوية في النشاطات خارج البيت، لا تزال تمثل عقبة رئيسية أمام فاعلية التمكين الاقتصادي.
 - الإنجازات المحققة على صعيد الزامية التعليم وخلق ديوان تعليم الكبار ساهم في رفع نسبة التعلم عند النسوة الأمر الذي ساعد في ادماجهن في عالم الشغل، وساهم في تمكين المرأة بشكل ملحوظ.
 - المشاريع التي تتضمن مرافقة تقنية وتكويناً مستمراً تحقق معدلات نجاح أعلى بكثير من المشاريع الممولة دون متابعة.
- وبناءً على ما سبق، يوصي البحث بما يلي:

- دمج برامج التمكين في خطط التنمية المحلية بحيث تصبح المشاريع النسوية جزءاً من الإستراتيجية الاقتصادية المحلية، توفر ميزانية خاصة بالتدعيم المادي للفئات المهشة،
- إرساء آليات مرافقة ميدانية دائمة على مستوى الجماعات المحلية، لاسيما البلديات، لمتابعة المشاريع النسوية بعد التمويل، والزامها بتقديم الدعم التقني وفي مجال التسيير لضمان استدامتها،
- الزام الجماعات المحلية مثل البلديات والهيئات القائمة على دعم المشاريع المصغرة، على تقديم تقرير سنوي عن حصيلة المشاريع النسوية أو المرافقة التي قدمتها هذه الهيئة فعليا،
- التركيز البرامج القطاعية التي تراعي خصوصية كل منطقة على حدى، بحيث يوضع في الحسبان ربط المشاريع الممولة بالوفورات الاقتصادية لمناطق الظل وثقافتها الاستهلاكية.

- إربط برامج القروض المصغرة، ببرامج تكوين الزامية للمستفيدات من التمويل، في مجال التسويق والرقمنة، الامر الذي من شأنه تدعيم قدرتهن على الاندماج في السوق ويزيد من فرص نجاح واستدامة مشاريعهن.
 - تعزيز العمل التشاركي في تصميم وتنفيذ برامج التمكين، مما يعزز محلية هذه البرامج وتطابقها مع متطلبات المحلية للسكان ويزيد من نسبة قبول ونجاح هذه المشاريع.
- يفتح هذا البحث آفاقاً لدراسات مستقبلية يمكن أن تتناول تقييم أثر التحول الرقمي وريادة الأعمال النسوية الرقمية في تعزيز فعالية برامج التمكين الاقتصادي في مناطق الظل، إضافة إلى إجراء دراسات مقارنة بين مناطق الظل والمناطق الحضرية لقياس الفروق في مردودية سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة، بما يسمح بتطوير نماذج تدخل أكثر ملاءمة للخصوصيات المحلية والاجتماعية.

الهوامش والمراجع:

- 1- ابو اسماعيل علي: اقتصاديات الفقر والتنمية، القاهرة: دار الفكر العربي، 2017.
- 2- ابراهيم لنقار: مصادقة الجزائر على اتفاقية سيداو وأثرها على قانون الأسرة الجزائري، مجلة السياسة العالمية، 5 (3).
- 3 -بن عمارة عبد القادر: أثر الاعتماد على النفط في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاديات العربية، 2020.
- 4-رشوان عبدالفتاح: الفقر وأبعاده في المجتمعات النامية. مجلة البحوث الاجتماعية، 12 (3)، 2019.
- 5- رشيد نادية: الفقر البيوي وأبعاده الاجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، 18 (2)، 2020.
- 6-سامي العبد: قياس الفقر وأبعاده في الدول النامية. مجلة التنمية الاقتصادية، 7 (2)، 2018.
- 7- عبداللوي عبدالسلام: مناطق الظل في الجزائر: مقارنة في المفهوم والأبعاد التنموية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2021.
- 8- عثمانى محمد عبد المالك: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر- حالة ولاية تمنراست، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي(3)، 2022.
- 9-عشي مريم: تمكين المرأة: المفهوم والأبعاد. مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، 2 (14)، 2020.
- 10 -شريف بقة، عبد الرحمن العايب، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة حالة الجزائر، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، المجلد2، العدد2، 2008.
- 11- خليلح الطيب، الفقر.. التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد4، العدد1، 2010.
- 12-البنك الدولي. مؤشرات الفقر والتنمية الاجتماعية، واشنطن، 2020.
- 13-الديوان الوطني للإحصائيات: التقرير السنوي حول سوق العمل في الجزائر 2010-2021، الجزائر، 2022.
- 14-الديوان الوطني للإحصائيات: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر 2010-2021، الجزائر، 2021.
- 15-الديوان الوطني لحو الامية وتعليم الكبار: ملخص تقييم الاستراتيجية الوطنية لحو الأمية 2007-2022، تاريخ الاطلاع 29 09 2025 <https://sl1nk.com/mUhkj>

- 16- المرصد الوطني لتمكين المرأة: الفقر متعدد الأبعاد وتحليل تأثير تمكين المرأة. الجزائر. 2023.
- 17- المرصد الوطني لتمكين المرأة: تحليل أثر برامج التمكين في مناطق الظل 2018-2023. الجزائر، 2023.
- 18- الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية: تقرير متابعة المشاريع النسوية والتعاونيات. الجزائر، 2022.
- 19- الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية: تقرير حول المشاريع النسوية الممولة 2015-2020. الجزائر. 2021.
- 20- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: التقرير الوطني حول مشاريع تمكين المرأة في المناطق الريفية. الجزائر، 2021.
- 21- وزارة التضامن الوطني وقضايا المرأة: التمكين الاقتصادي للمرأة في ولاية إليزي: تقرير ميداني. الجزائر، 2023.
- 22- وزارة السياحة والصناعات التقليدية: التعاونيات النسوية في تيارت: مؤشرات النجاح والدخل. الجزائر، 2022.
- 23- وزارة السياحة والصناعات التقليدية: حصيلة دعم الصناعات التقليدية النسوية. الجزائر، 2022.
- 24- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: برنامج دعم المرأة الريفية 2018-2023. الجزائر، 2023.
- 1-Sen Amartya: Commodities and Capabilities. Amsterdam, North-Holland, 1985
- 2-Sen Amartya: Development as Freedom. New York, Oxford University Press, 1999.
- 3-Centre de Recherche en Économie Appliquée pour le Développement CREAD: Rapport sur les zones d'ombre en Algérie. Alger: CREAD. (2021) .
- 4-Nadira BESSOUH: L'entrepreneuriat Féminin et son Accompagnement en algérie-Bilan et perspectives. Revue Cahiers économiques, V9, n 1, 2018.
- 5-ILOSTAT Database: Employment and Unemployment Statistic. (2023)
- 6-Ministère de l'industrie: Bulletin d'information Statistique de la PME n41 . Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Algérie Octobre 2022.
- 7-Ministère de l'intérieur Algérien: Rapport sur les zones d'ombre en Algérie 2010-2020. Direction Générale du Développement Local, Algérie (2021) .
- 8-Minister of national solidarity : The family and the status of women .meeting on gender equality new york, 2015.
- 9-PNUD: Rapport sur le développement humain 2020 . New York , 2021.
- 10-Undp&Ophi: Global Multidimensional Poverty Index 2023. Unstacking global poverty, 2023.
- 11-Women Un: L'autonomisation des femmes économiques des femmes en afrique du nord: Défis et opportunités .UN, New York, 2022.
- 12-Women UN. (2020). Rapport sur l'égalité de genre Algérie .New York: Nations Unies.
- 13-World Bank. (2020). Women, Business and the Law 2020. Washington: World Bank